180511 - حكم اشتراط تنازل الأم عن حق الحضانة في حال حدوث الطلاق

السؤال

حصل بيني وبين زوجتي نزاع استمر زمنا، وبسبب ذلك حصل تنافر وتباعد ، وأنا الآن أريد أن أعيد المياه إلى مجاريها ، لكن بأن أشترط على زوجتي شرطا : أنه في حالة حصول نزاع أدى إلى الطلاق ، تتخلى هي عن حضانة الأبناء- إذ رزقنا الله تعالى أبناء - وتلتزم هي بهذا الشرط ، ويتم توثيقه والإشهاد عليه في مؤسسة حكومية ، حيث يتم توثيق الوثائق ، علما أن الزوجة موافقة على ذلك ، فما حكم ذلك ؟

الإجابة المفصلة

أولاً :

إذا افترق الزوجان فأحق الناس بحضانة الطفل أمه ما لم تنزوج .
قال ابن المنذر رحمه الله : " أجمعوا أن الزوجين إذا افترقا ولهما ولد طفل أن الأم أحق به ما لم تنكح ، وأجمعوا على أن لا حق للأم في الولد إذا تزوجت " انتهى من "الإجماع" ص24 .

وقد سبق بيان هذا في جواب السؤال (153390)

(، (8189) ، (5234)

(.

ثانياً :

بما أن الحضانة حق من حقوق الأم ، فإن لها أن تطالب بها ، ولها أن تتنازل عنها ، كسائر حقوقها .

وعلى هذا ، إذا تم الاتفاق بينكما على أن تتنازل لك عن حق الحضانة ، فلا حرج في ذلك ، سواء كان هذا التنازل مقابل مال تدفعها لها ، أو دون مقابل .

قال ابن رشد المالكي : " الحضانة حق للأم ، إن شاءت أخذته ، وإن شاءت تركته ... ولا وجه لقول من منع ذلك ؛ لأن ما اتفقا عليه إنما هو صلح صالحها بما أعطاهما على أن أسلمت إليه ابنه ، وتركت له حقاً في حضانتها إياه". انتهى من " فتاوى ابن رشد" (3/1546-1547).

قال ابن القيم : " وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَضَانَةَ حَقٌّ لِلْأُمِّ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ ، هَلْ هِيَ لِلْحَاضِنِ ، أَمْ

عَلَيْهِ؟ [أي : هل الحضانة حق للحاضن أم حق عليه]
وَيَنْبِي عَلَيْهِمَا : هَلْ لِمَنْ لَهُ الْحِصَانَةُ أَنْ يُسْقِطَهَا
فَيَنْزِلَ عَنْهَا؟
عَلَى قَوْلَيْنِ ...

وَالصَّحِيحُ : أَنَّ الْحِصَانَةَ حَقُّ لَهَا ، وَعَلَيْهَا إِذَا احتَاجَ
الطُّفْلُ إِلَيْهَا ، وَلَمْ يُوْجَدْ غَيْرُهَا ، وَإِنْ انْفَقَتْ هِيَ ،
وَوَلِيُّ الطُّفْلِ عَلَى نَقْلِهَا إِلَيْهِ جَازٌ . انتهى من " زاد المعاد " .
(5/403) .

وقال الشيخ ابن عثيمين : " والحضانة حق للحاضن لا حق عليه ، وعلى هذا فإذا أراد أن
يتخلى عنها لمن دونه جاز له ذلك . " انتهى من " الشرح الممتع (13/536) .
وقال : " وإذا أسقطت حقها من الحضانة ، فلا حرج في ذلك " ، انتهى من فتاوى نور على
الدرب (2/19) ، بترقيم الشاملة آليا) .
والله أعلم .